

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة ٢٦

المعقودة يوم الثلاثاء

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس: السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

المناقشة العامة

../..

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.26
2 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

93-82775

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) A/48/16) (الجزء الأول والثاني)، و A/48/277، و A/48/281، و A/48/420، و Add.1 و Corr.1، و A/48/428، و A/48/452، و A/48/640)

١ - السيد تكاسو (المراقب المالي): قال إن المناقشة التي تجري في اللجنة الخامسة قد أكدت أن نظام التخطيط الحالي لا يخلو من العيوب، وهو رأي تم الاعراب عنه كذلك في الحلقة الدراسية التقنية المخصصة للخبراء. ولا تلبي الخطة المتوسطة الأجل الراهنة تماما احتياجات المنظمة في عالم سريع التغير. ومع ذلك، فقد تمت المصادقة على المبادئ الأساسية لتخطيط البرامج، وتم إعادة تأكيد ضرورة وضع الميزانية البرنامجية ضمن إطار المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة العامة. وتأسف الأمانة العامة لأنه لم يثبت أن بالإمكان إعداد نموذج أولي لشكل جديد ممكن للخطة المتوسطة الأجل في الوقت المناسب لكي تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة في الدورة الراهنة.

٢ - وفيما يتعلق بالاختلاف الموجود بين المقدمة الحالية للخطة و "المنظور" المقترح على مستوى السياسة العامة، فقد ركزت المقدمة على الأنشطة بدلا من الأهداف. ومن شأن "المنظور" أن يعطي الدول الأعضاء المفهوم الذي يراه الأمين العام للمشاكل والتحديات ودور المنظمة، ويلتمس التزاما من جانب الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات. ويرمي "المنظور" الى دفع برنامج عمل المنظمة .

٣ - وفيما يتعلق بقيام الأمانة العامة بتوزيع الموارد على مختلف البرامج الفرعية، أشار الى أن المرحلة الأولى تتمثل في توزيع الموارد فيما بين البرامج الرئيسية في إطار مخطط الميزانية. ويراعي الأمين العام، لدى التقدم بمقترحات مفصلة للميزانية البرنامجية، الأولويات التي أشارت اليها الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى. وبموجب الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد وتنفيذ أساليب التقييم، تحظى البرامج الفرعية ذات الأولوية العليا بأول استحقاق للموارد. وتستند الميزانية البرنامجية لأي فترة سنتين الى الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين السابقة، التي يشار الى أي تغيير عنها بوضوح لتمكين الجمعية العامة من البت فيما إذا كان تخصيص الموارد المقترح مناسباً. وفيما يتعلق بالبيان الوارد في تقرير لجنة البرنامج والتخطيط (A/48/16) (الجزء الثاني)، الفقرة ٢٣٥) بأن سرد البرامج الفرعية الفنية ينبغي أن يتألف من أهداف مصاغة بوضوح لكي تحقق تغييرا ملحوظا، ويتمثل أحد العيوب الرئيسية للخطة المتوسطة الأجل الراهنة في عدم وجود مثل هذا البيان الواضح للأهداف. ويعني اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق أن الدول الأعضاء ستمكن على نحو أفضل من تقييم ما إذا كانت الأنشطة المحددة ذات صلة بالأهداف وما إذا كانت البرامج الفرعية تفي في نهاية المطاف بأهدافها المعلنة.

(السيد تكاسو)

٤ - وانتقل الى التمييز بين التقرير الراهن لأداء البرامج وتوصية لجنة البرنامج والتنسيق القاضية بأن تتضمن تقارير أداء البرامج والميزانية تفصيلا للإنجازات بالنسبة لأهداف الإطار البرنامجي وموارد الميزانية البرنامجية، فذكر أن لجنة البرنامج والتنسيق تود على ما يبدو أن ترى تحليلا برنامجيا يقدم إشارة لكيفية مساهمة الأنشطة في تحقيق الأهداف بدلا من عرض بيان كمي مجرد.

٥ - السيدة غويكوشيا (كوبا): أعربت عن ترحيبها باقتراح لجنة البرنامج والتنسيق بإجراء تحول من النهج الكمي الى النهج الكيفي في تقارير أداء البرامج والميزانية الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء من تقييم مدى تحقيق الأهداف على نحو أفضل. وذكرت أن من الصحيح أن عملية التخطيط الراهنة لا تخلو من العيوب، وأنه يجب تحسين الأنظمة. ومن المؤكد أن الخطة الراهنة المتوسطة الأجل لا تعكس بصورة كاملة المهام التي تضطلع بها المنظمة حاليا. وينبغي أن يفسر اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق باعتماد "منظور" على أنه يعني بيانا بالولايات التي أذنت بها الدول الأعضاء والتي تتضمن المشاكل والتحديات المتكررة والراهنة فضلا عن الجدية. وإلا فإن هناك خطر التغاضي عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وأعربت عن اهتمام وفدها بمعرفة الأثر المحدد الذي ستسفر عنه التغييرات المقترحة في سرد البرامج.

٦ - وطلبت من الأمانة العامة تقديم توضيح بشأن فرصة قيام الجهاز ذي الصلة التابع للجمعية العامة بالنظر في الادماج المقترح لمكتب خدمات المشاريع ضمن ادارة دعم التنمية وخدمات الادارة. وتساءلت علاوة على ذلك، في حال عدم وجود تقرير للجنة الاستشارية، عن كيفية اعتزام اللجنة الخامسة المشروع في النظر في التقديرات المتصلة بالوحدات المعنية بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، التي سيكون بصدها، على ما يبدو، بعض الازدواجية في المهام.

٧ - الأنسة بينيا (المكسيك): سألت عن الكيفية التي سيقوم بها مكتب عمليات التفتيش والتحقيق بالتنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وهي نقطة لم تتطرق اليها مذكرة الأمين العام (A/48/640). وبالمثل، فإن دور لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بمهام تقييم الأداء للمكتب الجديد ليس واضحا.

٨ - السيد باريماني (جمهورية إيران الإسلامية): سأل عما إذا كان إنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق قد تم استجابة لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥، أو ما إذا كان يمثل مبادرة منفصلة.

٩ - السيد سبائس (هولندا): سأل عما إذا كانت الأمانة العامة تعتزم الرد على تعليقات لجنة البرنامج والتنسيق على تقرير الأمين العام المتعلق بمسألة مديري البرامج ومسؤوليتهم (A/48/452). وأشار إلى التوكيد الوارد في المذكرة المتعلقة بمكتب عمليات التفتيش والتحقيق (A/48/640) على وظيفة "المحافظة على النظام" بدلا من تحسين الإدارة، الأمر الذي يشير على ما يبدو إلى عدم التوازن بين ضرورة وجود الضوابط والحاجة إلى تحسين الإدارة. وأشار الأمين العام في تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالمسألة والإشراف (A/48/420/Add.1)، إلى أن إنشاء وظائف التفتيش الجديدة لن يؤدي بالضرورة إلى ضمان إجراء تحسينات في الإدارة. ويبدو لوفده أن الوثائق الثلاث قيد البحث تعطي رسائل مختلفة، وأن قيام المراقب المالي باستخلاص محصلة سيكون محل ترحيب.

١٠ - السيد تكاسو (المراقب المالي): قال إنه إذا قبلت الجمعية العامة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن مسألة مديري البرامج ومسؤوليتهم، فإن الأمانة العامة ستبدأ فوراً بالأعمال التحضيرية اللازمة لإنشاء نظام يلبي مشاغل الدول الأعضاء. وستبدأ العملية من الداخل، إلا أن الدول الأعضاء ستشارك في مرحلة مبكرة لكفالة إنشاء النظام على النحو الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ولا يعني إنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق أنه سيجري التجاوز على سلطة لجنة البرنامج والتنسيق أو وحدة التفتيش المشتركة أو مجلس مراجعي الحسابات. فالهدف منه يتمثل في تعزيز سلطة هذه الهيئات لا إضعافها. ويقر الأمين العام بوجود أوجه ضعف في مجال الإشراف، ويرى أن إنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق عنصر أساسي في إنشاء نظام ملائم بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١١ - وذكر أن من المهم إدراك أن إنشاء وظيفة مستقلة للإشراف لا تكفي في حد ذاتها، وأن هناك كذلك حاجة لإنشاء وظيفة داخلية للإشراف. ويجب أن يسير تعزيز آلية الإشراف الداخلي جنباً إلى جنب مع إجراء تحسينات في الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء هيئة أوسع لتقييم مراجعة الحسابات والتحقيق يجب أن يتداخل مع آليات الإشراف الخارجية الموجودة.

١٢ - السيد ابرازفسكي (وحدة التفتيش المشتركة): قال إن وحدة التفتيش المشتركة ترحب بالبيان الذي أدلى به المراقب المالي بأن الأمانة العامة تعتزم التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن إنشاء نظام للمسألة والإشراف. وأشار في هذا الصدد إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تقوم بإعداد تقرير قد يكون مفيداً للأمانة العامة.

١٣ - السيدة غويكوشيا (كوبا): قالت إنه لا يزال من غير الواضح كيف تعتزم الأمانة العامة العمل على تمكين اللجنة الثانية من النظر في إعادة التشكيل المقترحة التي تشمل مكتب خدمات المشاريع وإدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة. واسترعت انتباه اللجنة في هذا الصدد إلى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ بـ.

١٤ - الرئيس: قال إن اللجنة ستنظر في مسألة مكتب خدمات المشاريع في ضوء آراء اللجنة الاستشارية ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع) (A/48/6)، و A/48/16 (الجزءان الأول والثاني) و A/48/32/Rev.1/Add.1 و A/C.5/48/9 و Corr.1 و A/C.5/48/26

المناقشة العامة

١٥ - السيدة فريشيت (كندا): تكلمت كذلك باسم استراليا ونيوزيلندا، فأعربت عن الأسف لتأخير تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة إلى اللجنة وكذلك لكونها ناقصة. وبالرغم من أن عملية إعادة التشكيل قد تكون جعلت من العسير تقديم تقديرات الميزانية بدقة وفقا للقواعد، فإن تغيير هيكل الإدارة الداخلية لبعض البرامج لا يبرر عرض معلومات غير كاملة على نحو يتجاوز الجدول الزمني المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ إلى حد بعيد. وفي مجال تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ذكرت أن الدول الأعضاء تود أن ترى الدليل على وجود التزام بالإدارة الجيدة. ويجب أن تبدي الأمانة العامة على جميع المستويات أنها تقوم باستمرار بتقييم أدائها، ليس بالمعنى الرسمي المطلوب في القواعد التي تنظم الميزانية البرنامجية فحسب وإنما بمعنى وجود التزام بإدارة جميع الموارد المقدمة لما فيه صالح الدول الأعضاء على أفضل وجه.

١٦ - وذكرت أن وفود البلدان الثلاثة مستعدة للعمل مع الأمانة العامة على تزويد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة للقيام بعملها على مدى العامين القادمين. وأنها تود أن ترى أربعة مواضيع محددة تعالج في القرار المتعلق بالميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وهي: أهداف السياسة العامة للميزانية البرنامجية المقترحة؛ والأحكام الخاصة بالنفقات غير المتوقعة والاستثنائية أثناء فترة السنتين؛ وضرورة وجود إشراف قوي من جانب الدول الأعضاء على افتراضات التكاليف التي تفضي إلى التقدير النهائي؛ ووجود التزام بالاشراف على التجاوز في النفقات والوضوح في الإبلاغ بشأن جميع أنواع النفقات، سواء كانت ممولة من الميزانية العادية، أو من حساب دعم حفظ السلم أو من الموارد الخارجة عن الميزانية.

(السيدة فريشيت، كندا)

١٧ - وأعربت عن تأييد استراليا وكندا ونيوزيلندا لأهداف السياسة العريضة المبينة في الميزانية، ولا سيما، زيادة الموارد المخصصة لحفظ السلم وصنع السلم، وتعزيز حقوق الإنسان وإدارة حالات الطوارئ الإنسانية. وتعتبر الاقتراحات الواردة في الميزانية بتعزيز إدارة عمليات حفظ السلم في محلها، بالرغم من أنه قد يثبت أن الموارد المخصصة لها غير كافية. ولا تقدم الميزانية البرنامجية، على النحو الذي أشارت إليه لجنة البرنامج والتنسيق، صورة كاملة لتعقد ذلك النشاط الحيوي من أنشطة الأمم المتحدة، الذي قدمت له أغلبية من الدول الأعضاء حاليا مساهمات إضافية هامة، عن طريق المساهمة بقوات أو إعارة الموظفين. ولا تظهر القيمة الكاملة لهذه المساهمات سواء في الميزانية البرنامجية أو في ميزانيات عمليات حفظ السلم. ويقتضي تقديم صورة كاملة لاحتياجات الإدارة عرضا كاملا لجميع مصادر الموارد.

١٨ - وأضافت ان الزيادة المقترحة في الموارد لمركز حقوق الإنسان تعتبر مقبولة كذلك، بالرغم من أنه حتى المبلغ المقترح قد لا يكفي للتمكين من الاضطلاع بولاية المركز على النحو الفعال الذي ترغبه الدول الأعضاء. وقد شدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على أهمية جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في ميدان حقوق الإنسان. وينبغي عرض المقترحات الأخرى المشار إليها في الفقرة ٣٣ من الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة على الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الراهنة ومناقشتها في الوقت الذي يناقش فيه الباب المتعلق بمركز حقوق الإنسان.

١٩ - وأردفت أن الأمين العام قد اقترح أيضا زيادة في الموارد لإدارة الشؤون الإنسانية. وتوافق استراليا وكندا ونيوزيلندا على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن الإدارة تحتاج الى تعزيز. وهي تؤيد بوجه خاص نقل بعض الوظائف والمهام الأساسية التي كانت تمول من التبرعات الى الميزانية العادية. ويستحق وجود استجابة منسقة متعددة الأطراف للكوارث وحالات الطوارئ من جميع الأنواع دعم الدول الأعضاء. وتمثل الاعتمادات المقترحة الحد الأدنى المطلوب وإذا أمكن تحرير الموارد من أي مكان آخر، فإن بإمكان الإدارة أن تستفيد من عمليات النقل نظرا لأن موارد الميزانية العادية المقترحة لا تعادل مسؤوليتها الموسعة. وهي مقتنعة بأن هناك أبوابا في الميزانية البرنامجية يمكن أن توجد فيها موارد أخرى لتوفير زيادات متواضعة في جميع القطاعات الثلاثة المذكورة.

٢٠ - واستطردت أنه ليس من الواضح لسوء الحظ أن القطاعين الاقتصادي والاجتماعي اللذين أعيد تشكيلهما قد تم تنظيمهما بطريقة تفضي الى تقسيم أوضح للمسؤوليات والأعمال وبالتالي إلى زيادة الفعالية في تنفيذ البرامج. وعلى سبيل المثال، فإنه يطلب الى اللجنة أن توافق على رصد الأموال للبرامج التي ليست لها أي إدارة على الإطلاق، مثل الموارد الطبيعية والطاقة. ومن العسير على اللجنة أن توافق على

(السيدة فريشيت، كندا)

أي اعتماد بنحو ١٠ مليون دولار من الميزانية العادية في حين أنه يطلب اليها في الوقت نفسه أن تحيط علماً بأنه سينفق نحو ٤٠ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية على المساعدة التقنية في هذه المجالات على مدى العامين القادمين، دون أي إيضاح يزيد عن أن تفاصيل التوزيع الجديد للمسؤوليات وما يقابله من توزيع للموارد المخصصة للبرامج المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية لا تزال محل مشاورات بين الأمانة العامة والكيانات المعنية. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد الخارجة عن الميزانية تمول جزءاً كبيراً من الأنشطة المخططة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - ومضت تقول إن السبب الرئيسي الثاني للقلق يتمثل في عدم وجود أي اقتراح يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية على مدى السنتين القادمتين. ففي "خطة للسلم" (A/47/277) وفي كثير من المناسبات الأخرى، أشار الأمين العام إلى أنه يفتقر إلى السلطات الكافية لتمويل إيفاد بعثات جديدة لحفظ السلم. ولم تتقدم الأمانة العامة حتى الآن بأي اقتراح يتعلق بتنقيح الاعتمادات اللازمة للنفقات غير المنظورة والاستثنائية أثناء فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. فهل تعتبر الإذن الذي يخول الأمين العام بإتفاق مبلغ لا يتجاوز ٣ مليون دولار سنوياً أو ١٠ مليون دولار بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المسبقة كافياً؟ وأعربت عن اعتقاد استراليا وكندا ونيوزيلندا بأنه ينبغي تنقيح هذه الأذونات. وإن عدم قيام الأمانة العامة بتقديم أي اقتراح في هذا الصدد يعتبر مثلاً آخر على نقص اقتراحات الميزانية.

٢٢ - وأضافت قائلة إن النقطة الثالثة وربما النقطة الأهم، تتمثل في ضرورة تحقيق اقتصادات إجمالية. وقد أوضحت استراليا وكندا ونيوزيلندا في تعليقاتها على مخطط الميزانية البرنامجية في عام ١٩٩٢، أنه لم يعد بإمكانها أن تؤيد أي إجراء توافق الدول الأعضاء بموجبه دون أي سؤال على صيغة تلقائية لتساعد التكاليف. ولم يتضمن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٧ المتعلق بمخطط الميزانية تقديراً للتضخم في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ لهذا السبب نفسه. وقد ساعدت الحلقتان الدراستين اللتان نظمهما المراقب المالي حول المنهجية على فهم العملية التي تفضي إلى تقديم هذا التقدير. ويجب، كجزء من عملية إعادة بناء ثقة الدول الأعضاء في دقة التقديرات، تبسيط مجمل عملية وضع الميزانية وزيادة توضيحها. ويجب على الأمانة العامة أن تعلم الدول الأعضاء بالافتراضات المستخدمة في إعداد الميزانية بالإضافة إلى التعليمات التي أعطيت إلى مديري البرامج من أجل إعداد طلباتهم.

٢٣ - وذكرت أنه لم يسبق أن كان لاستراليا وكندا ونيوزيلندا تقليدياً أي تردد في الإذن بالموارد اللازمة لتمويل المنظمة. بيد أنه يتعين عليها أن تفهم الأساس الذي تستند إليه الأرقام. وهي تعتقد أن التقديرات تبالغ إلى حد كبير في تسويات الصرف والتضخم. وعلاوة على ذلك، فإن أسلوب إعادة تقدير التكاليف

(السيدة فريشيت، كندا)

يخفي عوامل ينبغي ألا تدخل في تسويات التضخم وتقلبات أسعار الصرف، مثل تخصيص اعتماد لزيادات الدرجات في أصناف المرتبات، وعلاوة على ذلك، فقد تم افتراض معدل متوسط غير واقعي للشواغر. وهناك حاجة لدى مناقشة التقدير الاجمالي، الى دراسة جميع هذه العوامل بعناية. وتعتزم الوفود الثلاثة اقتراح حكم عام، كجزء من القرار المتعلق بالميزانية، يطالب بعرض جميع هذه العوامل في مقترحات الميزانية لفترات السنتين المقبلة بصورة أكثر وضوحاً.

٢٤ - وأضافت أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقوم بإدارة مواردها بطريقة تكفل تجنب الحاجة الى طلب أموال في تقرير الأداء لتغطية التجاوز في الإنفاق. وقد شددت الجمعية العامة في مناسبات عدة على ضرورة استيعاب زيادات التكاليف الى الحد الأقصى. ويرتفع ما تتكلفه الدول الأعضاء على الأمم المتحدة في وقت يضطر فيه كثير من الذين يدفعون معظم الأنصبة الى تقليص الإنفاق الحكومي في بلدهم. ولا يمكن تمويل الأمم المتحدة كما لو انها منعزلة عن الاقتصاد العالمي.

٢٥ - وذكرت في هذا الصدد، أن استراليا وكندا ونيوزيلندا تتوقع تماماً أن تكون أرقام الاعتمادات المعتمدة في الدورة الراهنة نهائية. وهي لا ترغب في أن ترى ادخال تغييرات صاعدة في اللحظات الأخيرة لتلبية آخر افتراضات الأمانة العامة المتعلقة بالتضخم وأسعار الصرف. ويجب أن يبرر أي تنقيح بكل وضوح عن طريق النفقات الفعلية التي تعذر استيعابها. ويمكن للأمانة العامة، بغية تحسين أدائها على مدى فترة السنتين، أن تشرع بتنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ بشأن قواعد انشاء الوظائف وإعادة تصنيفها وتوزيعها، التي كان ينبغي أن تقدم الى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وهي تعتزم أن تسأل عن التفاصيل المتعلقة بالمدى الذي وصل إليه تصنيف الوظائف المقترحة وفقاً للمعيار الرئيسي الذي وضعته لجنة الخدمة المدنية الدولية. كما ترحب بالاجراء اللازم لتنفيذ توحيد المهام الادارية الذي طلب في ذلك القرار.

٢٦ - واستطردت بأنه ينبغي أن تكون جميع التقارير المتعلقة بتنفيذ الميزانية واضحة وشاملة. ونظراً لأن من المفترض أن يسمح نظام المعلومات الادارية المتكامل باستكمال الإبلاغ عن النفقات الفعلية، فإنه ينبغي إبلاغ الدول الأعضاء بهذه المعلومات كل ثلاثة أشهر بداية من عام ١٩٩٤، الى جانب التقارير المتعلقة بحالة الاشتراكات.

٢٧ - ومضت تقول انه يجب أن ينظر الى تقديرات الميزانية في سياق اجمالي. ولا تغطي الاشتراكات المقررة إلا جزءاً من النفقات المدرجة في الميزانية البرنامجية. وتشكل الأموال الخارجة عن الميزانية من

(السيدة فريشيت، كندا)

جميع المصادر موردا هاما جدا. وبالرغم من أن العرض الجديد لتقديرات النفقات الخارجة عن الميزانية يعتبر بمثابة تحسين، فإنه لا يزال لا يسمح بإجراء المقارنات الضرورية. ووفقا لهذه التقديرات، سيكون هناك ٢٨٦ مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية لتسديد دعم الأمانة لعمليات حفظ السلم ولمشاريع المساعدة الانسانية والتقنية، وهي لا تشمل مبلغا اضافيا قدره ٩٠ مليون دولار في ايرادات حساب الدعم لمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، فإنه سينفق مبلغ يقدر بـ ٢٤٠ مليون دولار من المنح على شكل تبرعات على الأنشطة الفنية أثناء فترة السنتين.

٢٨ - ومضت تقول ان النفقات من المصادر الخارجة عن الميزانية تساوي ٢٠ في المائة من الميزانية العادية. وينبغي الابلاغ بصورة شاملة وكاملة عن استخدام هذه الأموال كنفقات في اطار الميزانية العادية. بيد أن التقرير عن الوظائف العليا (A/C.5/48/9)، لا يشمل أي نفقات خارجة عن الميزانية ومن ثم فإنه يعتبر غير مستكمل. ويتمثل المصدر الوحيد المتوفر حاليا للمعلومات المتعلقة بالنفقات الخارجة عن الميزانية في البيانات المالية لفترة السنتين، إلا أنها لا تعطي صورة كاملة عن النفقات في أي مجال برنامجي على حدة. ومن الضروري معرفة مجموع الموارد المتوفرة بالنسبة لأي برنامج من البرامج بغية تقرير أفضل توزيع للموارد في اطار الميزانية العادية. ومن شأن تحسين عملية تقدير جميع الأموال وتحديد أن يساهم في تحسين التفاهم بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن احتياجات المنظمة.

٢٩ - وختمت كلامها بقولها ان استراليا وكندا ونيوزيلندا لا تزال ملتزمة بنجاح الأمم المتحدة في جميع مجالات نشاطها. وهي تطلب من الأمانة العامة أن تعمل معها لكفالة استخدام اشتراكات الدول الأعضاء بصورة فعالة واقتصادية ولتحقيق الأهداف المرجوة. ويجب على الأمانة العامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لظهار أنه يجري ادارة الموارد التي عهد بها اليها بصورة جيدة وأن تبدي التزاما أوضح بإبقاء الانفاق ضمن الحدود التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٣٠ - السيد جراميلو (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة ال ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية، فكرر تأكيد التزامها بالامتثال التام لقواعد عملية وضع الميزانية في الأمم المتحدة. وتعتمد الادارة الديمقراطية الحقيقية للمنظمة الى حد بعيد على الامتثال لهذه القواعد. ولذلك، فإنها تدين بقوة حالات التأخير غير المبررة في العملية الراهنة وليس بوسعها أن توافق على إذن شامل بالانفاق. وتتمثل احدى نتائج التأخير في أن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لم تكن متاحة للجنة.

(السيد جراميلو، كولومبيا)

٣١ - وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدة مع ذلك للعمل بجد لضمان أن تعكس ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لدى اعتمادها، مقررات الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنها تود أن تسترعي الانتباه بوجه خاص الى المشاكل التقنية التي تمت مواجهتها في حساب مجموع النفقات المقدرة، والى المحتوى البرنامجي للميزانية، والى التماثل بين الموارد المخصصة والولايات والأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، تلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين مع القلق العيوب التي تم اكتشافها في النمو المقدر للموارد. وقد أفضت الطريقة التي عولجت بها معدلات التضخم ونسبة الشواغر المتوقعة الى التجاوز في التقدير. وفيما يتعلق بمعدل الشواغر، ينبغي تفسير تأثير الاستعانة بموظفي الأمانة العامة في مختلف عمليات حفظ السلم بكل وضوح. ومن ناحية أخرى، فإنه سيتعين زيادة مجموع الموارد المقترحة بسبب الآثار المترتبة في الميزانية على هذه الأنشطة السياسية الجديدة مثل الأنشطة التي تم توحيها في جنوب افريقيا.

٣٣ - وأضاف أنه تجدر الإشارة إلى أن مستوى الموارد في الميزانية المقترحة هو تقدير أولي. ومهما يكن حجم ذلك التقدير، ينبغي التوكيد على أن ميزانية النمو صفر ليست مبررة بصورة تلقائية. وينبغي أن تسترشد المناقشة حول المقدار المالي الاجمالي بالمزايا الموضوعية وكفاءة البرامج.

٣٤ - وأردف أنه ينبغي، لدى النظر في المحتوى البرنامجي للميزانية المقترحة، الاشارة الى بعض النقاط الرئيسية التي أثارها البلدان النامية في آخر دورة للجنة البرنامج والتنسيق. وينبغي أن يكون محتوى الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها بمثابة الأساس البرنامجي للميزانية، بحيث يكون لكل نشاط أساس في شكل ولاية من الجمعية العامة. وليس هذا هو الحال بالنسبة لعدد من الأنشطة التي اقترحها الأمين العام في المجال السياسي، التي تتجاوز الولايات المعتمدة. ومن ناحية أخرى، فإن الموارد المقترحة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لا تضمن تنفيذ تلك الولايات والأولويات بصورة كاملة. وفيما يتعلق بالأنشطة السياسية، أشار الى أن الأساس القانوني لأنشطة الادارات السياسية يكمن في قرارات الجمعية العامة. ويشكل تقرير الأمين العام "خطة للسلم" ولاية قانونية اذا ما أقرتها الجمعية العامة. وليس لاناطة مهام سياسية بما يسمى "المكاتب المؤقتة" للأمم المتحدة أي أساس قانوني وتعوزها الحكمة من الناحية السياسية. وهناك اقتراح مستوفى للأمين العام بشأن هذه المسألة ينظر فيه حاليا في اللجنة الثانية. وأخيرا، فإن مراقبة الانتخابات من جانب المنسقين المقيمين بناء على طلب الأمين العام بمفرده تقتصر الى أي أساس قانوني. ويتمثل الشرط الأساسي لمثل هذه المراقبة في طلب صريح من جانب البلد المعني.

(السيد جراميلو، كولومبيا)

وعلاوة على ذلك، فإن مهام المنسقين المقيمين ينبغي أن تعتبر متصلة بالتنمية لا بالمسائل السياسية. ومن قبيل المفارقة، فإنه لم يول في ميدان حقوق الانسان سوى اهتمام هامشي للأنشطة الرامية الى أعمال الحق في التنمية، الذي سبق للجمعية العامة أن اعترفت به.

٣٥ - واستطرد أن مما يؤسف له، في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، أن تقرير الأمين العام عن إعادة التشكيل (A/48/428) لا يقدم تحليل الأثر البرنامجي للمبادرات المتخذة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. وبأية حال، فإن البلدان النامية تجد عدة عيوب في الميزانية البرنامجية في مجال تحديد مهام مختلف الوحدات التي تم بحثها في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ بـ٤. ومن الواضح، أن الأمر يقتضي مزيداً من التوضيح بشأن التنسيق بين الإدارات الجديدة الثلاث وتقسيم العمل فيما بينها. ولم تطبق توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، على ما يبدو، مما يؤدي الى حالة من الفوضى في عدة وحدات. ويجب على إدارة التنمية المستدامة وتنسيق السياسات وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات أن تحدد بوضوح مساهماتها المحددة في المجموعة المتنوعة من الأنشطة في مجالات مختلف وكالات وصناديق المنظومة. ويعتبر التعاون التقني أحد المنافع الملموسة القليلة التي يتلقاها العالم النامي من المنظمة. ولذلك، فإنها تعرب عن قلقها من أن المستقبل المباشر لمكتب خدمات المشاريع، بوصفه كيانا يتمتع بشبه الاستقلال الذاتي ويتسم بالكفاءة والتمويل الذاتي ليس مضموناً بادماج المقترح في إدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة. كما تعتبر المحافظة على فائده ونتاجيته أمراً مشكوكاً فيه. ومن المثير للقلق كذلك اصرار الأمانة العامة على جعل إدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة تركز على مجموعات خاصة من البلدان، مثل البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أو أقل البلدان نمواً، خلافاً للتوجيهات الصريحة للجمعية العامة.

٣٦ - ومضى يقول إن المحتوى البرنامجي للأبواب الرئيسية الأخرى، ولاسيما الأبواب المتعلقة باللجان الإقليمية، لا يزال لم يحدد، بانتظار مقترحات الأمين العام الإضافية بشأن اللامركزية. وتعتزم مجموعة الـ ٧٧ كفالة امثالها التام للمعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ بـ٤. وهذه المعايير أساسية للحيلولة دون اضعاف تأثير الأمم المتحدة في عدة ميادين، بما في ذلك الموارد الطبيعية.

٣٧ - وأضاف قائلاً ان مجموعة الـ ٧٧ والصين، لدى تحليل تخصيص الموارد فيما بين أبواب الميزانية، كانت مدركة تماماً لضرورة تحقيق الواقعية بغية توزيع الموارد النادرة بصورة تتسم بالكفاءة. بيد أنها لا تعتبر أن الميزانية المقترحة تعكس أولويات الخطة المتوسطة الأجل. وذكر أن تخصيص الموارد للتنمية

(السيد جراميلو، كولومبيا)

الاقتصادية للبلدان النامية بوجه خاص والاهتمام الذي يولى لأفريقيا، لا يعكسان بصورة ملائمة الأولوية التي أولتها إياها الجمعية العامة.

٣٨ - وذكر أنه نظرا للنهج المتبع في معالجة مجموع الموارد الذي يتسم بانخفاض النمو، فإن تحقيق زيادة في الأنشطة السياسية يقتضي الركود أو التخفيض في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، ففي حين أن الموارد المقترحة للادارات السياسية وحقوق الانسان والمساعدة الانسانية قد زادت زيادة ملحوظة، فإن معدل نمو اللجان الاقليمية والأونكتاد يعتبر منخفضا للغاية، إن لم يكن سلبيا. ويعتبر الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بسبب طابعه المتعدد الأطراف والعالمي والحيادي، أمرا لا يمكن الاستعاضة عنه. ولذلك، فإنه ليس بوسع مجموعة ال ٧٧ والصين أن تقبل عدم الامتثال لأحكام القرار ٢١٢/٤٧ بـ فيما يتعلق بتحويل الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والشركات عبر الوطنية الى الأونكتاد. فهذا التحويل يؤكد على ما يبدو، المخاوف المتمثلة في أنه يجري تقويض هذه الوحدات التي ثبت أنها أكثر الأمور الأساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم النامي. وهي مستعدة لعكس هذا الاتجاه في الموافقة على ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٩ - وأضاف أن معالجة الوظائف العليا ليست متناسقة. فالتعيينات في المجال السياسي تجري على وجه السرعة، نظرا لأنها لا تخضع لنفس اعتبارات الكفاءة أو الازدواجية على النحو المطبق في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فإن التأخير الذي لا يمكن تفسيره في تعيين المديرين التنفيذيين للموئل ومركز التجارة العالمي في المستوى التي توافق عليه الدول الأعضاء لا يتفق مع الأولويات البرنامجية المعتمدة والمبادئ التوجيهية الصريحة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي أن تحظى نيروبي بالاهتمام الذي تستحقه فيما يتعلق بالميزانية، كمركز للأمم المتحدة للقارة الافريقية.

٤٠ - وأردف أن الآثار البرنامجية لاستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية وادارتها لا تزال غير واضحة. وما فتئت اللجنة الخامسة تؤكد منذ زمن ليس بالقصير أن الأهمية المتزايدة لهذه الموارد بالنسبة لمجموع الأموال المتاحة ينبغي أن يتجلى في مناقشة موضوعية عن تأثيرها على الأولويات القطاعية التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وان الافتقار الى الوضوح في عرض الموارد الخارجة عن الميزانية لا يزال يحول دون معالجة اللجنة لهذا الموضوع، مما يحرم المناقشة حول توجه السياسة العامة للميزانية من أي محتوى حقيقي.

٤١ - وختم كلامه بقوله ان مجموعة ال ٧٧ والصين مستعدة، ضمن حدود هذه البارامترات، للمساهمة للموافقة في الوقت المناسب على ميزانية برنامجية تعكس إرادة الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠